

الاتفاقية التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا

دخلت حيز التنفيذ في ٢٠ يونيو ١٩٧٤

تمهيد:

- ١- نحن رؤساء الدول والحكومات المجتمعين في مدينة أديس أبابا من ٦ - ١٠ سبتمبر ١٩٦٩،
- ١- إذ تشير بقلق إلى الأعداد المتزايدة باستمرار من اللاجئين في أفريقيا، ورغبة في إيجاد وسائل تخفيف شقائهم ومعاناتهم وكذلك توفير حياة ومستقبل أفضل لهم،
- ٢- واعترافاً بالحاجة إلى طريقة إنسانية بشكل أساسي لحل مشاكل اللاجئين،
- ٣- وإدراكاً - من ناحية أخرى - أن مشاكل اللاجئين هي مصدر احتكاك بين كثير من الدول الأعضاء، ورغبة في إزالة مصدر هذا النزاع،
- ٤- ورغبة في إيجاد اختلاف بين اللاجئين الذي يبحث عن حياة عادية وأمنة وشخص يهرب من بلده فقط بغرض استثارة التخريب من الخارج،
- ٥- وإقراراً أن أنشطة هذه العناصر التخريبية يجب منعها وفقاً للإعلان بشأن مشكلة التخريب والقرار الذي تم اتخاذه في أكرافيا في عام ١٩٦٥،
- ٦- وأخذاً في الاعتبار أن ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد أكدوا على مبدأ أن الناس يجب أن يتمتعوا بالحقوق والحريات الأساسية دون تمييز،
- ٧- وتذكيراً بالقرار رقم ٢٣١٢ (٢٢) في ١٤ ديسمبر ١٩٧٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يتعلق بالإعلان الخاص باللجوء الإقليمي،
- ٨- واقتناعاً بأن كافة مشاكل قارتنا يجب حلها في إطار ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وفي إطار البيئة الأفريقية،
- ٩- واعترافاً بأن اتفاقية الأمم المتحدة في ٢٨ يوليو ١٩٥١ - والمعدلة ببروتوكول ٣١ يناير ١٩٦٧ تشكل الوثيقة الأساسية والعالمية التي تتعلق بوضع اللاجئين وتعكس اهتمام الدول العميق باللاجئين ورغبتها في إنشاء معايير مشتركة لمعاملتهم،
- ١٠- وتذكيراً بالقرارات (٢٦)، (١٠٤) للجمعية العمومية لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية التي تنادي الدول أعضاء المنظمة التي لم تقم بذلك أن تنضم إلى اتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٥١ وإلى بروتوكول ١٩٦٧ اللذان يتعلقان بوضع اللاجئين، ونفس الوقت أن تطبق أحكامهما على اللاجئين في أفريقيا،
- ١١- واقتناعاً بأن فعالية الإجراءات التي تمت التوصية بها في هذه الاتفاقية لحل مشكلة اللاجئين في أفريقيا تتطلب حتماً التعاون المستمر والوثيق بين منظمة الوحدة الأفريقية ومكتب الأمم المتحدة للمفوضين العليا للاجئين،

قد اتفقنا على ما يلي:

مادة ١

تعريف مصطلح "اللاجئ"

١- لأغراض هذه الاتفاقية - مصطلح "لاجئ" يعني كل شخص يتواجد خارج بلاده خوفاً من الاضطهاد بسبب العرق، أو الدين، أو الجنسية، أو بسبب عضوية مجموعة اجتماعية معينة، أو بسبب الرأي السياسي، ويكون غير قادر أو - بسبب مثل هذا الخوف - غير راغب في الاستفادة من حماية تلك الدولة. أو من يكون غير قادر - بسبب عدم حمله لجنسية، وكونه خارج دولة إقامته المعتادة السابقة كنتيجة لمثل هذه الأحداث - أن يعود إليها.

٢- ينطبق كذلك مصطلح "لاجئ" على كل شخص يجبر على ترك محل إقامته المعتادة بسبب اعتداء خارجي، أو احتلال، أو هيمنة أجنبية، أو أحداث تعكر النظام العام بشكل خطير في كل أو جزء من بلد منشأه أو جنسيته من أجل البحث عن ملجأ في مكان آخر خارج بلد منشأه أو جنسيته.

٣- في حالة الشخص الذي يحمل عدة جنسيات - يعني مصطلح "الدولة التي يكون مواطناً لها" أي من الدول التي يكون مواطناً لها، ولا يعتبر الشخص مفقراً لحماية الدولة التي هو مواطن لها إذا لم يستفد - دون أي سبب وجيه قائم على الخوف - من حماية إحدى الدول التي هو مواطن لها.

٤- ينقطع تطبيق هذه الاتفاقية على أي لاجئ إذا:

(أ) أعاد الاستفادة اختياراً من حماية بلد جنسيته، أو،

(ب) فقد جنسيته - التي أعاد اكتسابها اختيارياً، أو،

(ج) حصل على جنسية جديدة، ويتمتع بحماية دولة جنسيته الجديدة، أو،

(د) أقام اختيارياً مرة أخرى في الدولة التي غادرها أو خارج تلك التي ظل بها بسبب الخوف من الاضطهاد، أو،

(هـ) لم يعد يستطيع - بسبب انتهاء الظروف التي كان بسببها يعترف به كلاجئ - أن يستمر في الاستفادة من حماية بلد جنسيته، أو،

(و) كان قد ارتكب جريمة غير سياسية خطيرة خارج الدولة التي لجأ إليها بعد دخوله لتلك الدولة كلاجئ، أو،

(ز) كان قد خالف بشكل خطير أغراض وأهداف هذه الاتفاقية.

٥- لا تطبق أحكام هذه الاتفاقية على أي شخص تكون لدى الدولة التي لجأ إليها.

أسباب خطيرة للاعتقاد:

- (أ) بأنه قد ارتكب جريمة ضد السلام، أو جريمة حرب، أو جريمة ضد الإنسانية كما هو مذكور في الوثائق الدولية الموضوعة لإنشاء أحكام تتعلق بمثل هذه الجرائم،
- (ب) بأنه قد ارتكب جريمة خطيرة غير سياسية خارج بلد الملجأ قبل دخوله لذلك البلد كلاجئ،
- (ج) بأنه كان مداناً بأفعال تخالف أغراض ومبادئ منظمة الوحدة الأفريقية،
- (د) بأنه كان مداناً بأفعال تخالف أغراض ومبادئ الأمم المتحدة.
- ٦- لأغراض هذه الاتفاقية - تحدد الدولة المتعاقدة كون الطالب لاجئاً من عدمه.

مادة ٢

حق اللجوء السياسي

- ١- تبذل الدول أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية أقصى مساعيها والتي تتفق مع تشريعاتها الخاصة لاستقبال اللاجئين وتأمين الاستقرار لهؤلاء اللاجئين والذين - لأسباب وجيهة يكونون غير قادرين أو راغبين في العودة إلى بلدانهم الأصلي أو إلى البلد الذين يحملون جنسيته.
- ٢- إن منح اللجوء إلى اللاجئين هو فعل سلمي إنساني، ولا يجب أن تعتبره أي دولة عضو على أنه فعل معاد.
- ٣- لا تقوم أي دولة عضو بإخضاع شخص لإجراءات مثل رفضه على الحدود أو العودة أو الطرد، مما يجبره على العودة أو البقاء في إقليم حيث تتهدد حياته أو سلامته البدنية أو حريته للأسباب المذكورة في المادة (١) - الفقرتين (١)، (٢).
- ٤- متى تجد دولة عضو صعوبة في استمرار منح اللجوء للاجئين فيجوز لها أن تلجأ مباشرة إلى الدول الأعضاء الأخرى، ومن خلال منظمة الوحدة الأفريقية والدول الأعضاء الأخرى تتخذ الإجراءات المناسبة بروح التضامن الأفريقي والتعاون الدولي لتخفيف العبء على الدولة العضو التي تمنح اللجوء.
- ٥- متى لم يتلق لاجئ حق الإقامة في أي دولة لجأ إليها يجوز منحه إقامة مؤقتة في أي دولة لجأ إليها والتي تقدم لها أولاً كلاجئ إلى حين ترتيب إعادة توطينه طبقاً للفقرة السابقة.
- ٦- لدواعي الأمن - تقوم دول اللجوء - بقدر الإمكان - بتوطين اللاجئين على مسافة معقولة من حدود بلدانهم الأصلي.

مادة ٣

حظر الأنشطة التخريبية

- ١- على كل لاجئ واجبات نحو البلد الذي وجد نفسه فيه والذي يتطلب على وجه الخصوص أن يلتزم بقوانينه ولوائحه وكذلك الإجراءات التي تتخذ للحفاظ على النظام العام، وبمتنع كذلك عن أي أنشطة تخريبية ضد أي دولة عضو بمنظمة الوحدة الأفريقية.

٢- تتعهد الدول الموقعة بمنع اللاجئين المقيمين في أراضيها من مهاجمة أي دولة عضو بمنظمة الوحدة الأفريقية بأي نشاط من المحتمل أن يسبب التوتر بين الدول الأعضاء وخاصة باستخدام الأسلحة أو عن طريق الصحافة أو الإذاعة.

مادة ٤

عدم التمييز

تتعهد الدول الأعضاء بتطبيق أحكام هذه الاتفاقية على كافة اللاجئين دون تمييز بسبب العرق، أو الدين، أو الجنسية، أو عضوية جماعة اجتماعية معينة، أو بسبب الآراء السياسية.

مادة ٥

الترحيل الاختياري

١- تحترم حالة الترحيل الاختياري بصفة أساسية في كافة الحالات، ولا يتم ترحيل أي لاجئ ضد إرادته.

٢- تتخذ دولة اللجوء - بالتعاون مع البلد الأصلي - الترتيبات الملائمة لعودة اللاجئين الذين يطلبون الترحيل بشكل آمن.

٣- تسهل دولة المنشأ - عند استقبال اللاجئين العائدين - إعادة توطينهم، وتمنحهم الحقوق والامتيازات الكاملة لمواطني الدولة ويخضعون لنفس الالتزامات.

٤- لا يعاقب اللاجئين الذين يعودون اختيارياً إلى بلادهم بأي حال من الأحوال بسبب تركهم بلادهم للأسباب التي نجم عنها وضعهم كلاجئين، وعند الضرورة - تقدم مناشدة من خلال وسائل الإعلام المحلية، ومن خلال الأمين العام الإداري لمنظمة الوحدة الأفريقية يدعو فيها اللاجئين إلى العودة للوطن، ويؤكد أن الظروف الجديدة التي تسود بلادهم الأصلي تمكنهم من العودة دون خطر، وأنهم سيستأنفون حياة عادية وآمنة دون خوف من العقاب، وأن نص مثل هذه المناشدة يجب أن تبلغ إلى اللاجئين، وتفسر لهم بوضوح من قبل الدولة التي لجئوا إليها.

٥- تقدم إلى اللاجئين الذين يقررون بمحض حريتهم العودة إلى وطنهم - نتيجة لمثل هذه التأكيدات أو من تلقاء أنفسهم - كل مساعدة ممكنة من قبل الدولة التي لجئوا إليها، وبلددهم الأصلي، والوكالات التطوعية، والمنظمات الدولية، والمنظمات فيما بين الحكومات لتسهيل عودتهم.

مادة ٦

وثائق السفر

١- خضوعاً للمادة (٣) - تصدر الدول الأعضاء وثائق سفر للاجئين المقيمين في أراضيها بشكل قانوني وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة التي تتعلق بوضع اللاجئين، والجداول والملاحق

التابعة لها، وذلك بغرض السفر إلى خارج أراضيها؛ ما لم تتطلب الأسباب القهرية للأمن القومي أو النظام العام خلاف ذلك، ويجوز للدول الأعضاء أن تصدر وثيقة السفر لأي لاجئ في أراضيها.

٢- متى قبل بلد أفريقي كبلد لجوء ثانٍ لاجئاً من بلد اللجوء الأول يجوز إعفاء بلد اللجوء الأول من إصدار الوثيقة الخاصة بالعودة.

٣- يتم الاعتراف بوثائق السفر التي تصدر للاجئين من قبل الدول الأطراف بموجب الاتفاقيات الدولية السابقة، وتعامل من قبل الدول الأعضاء بنفس الطريقة بصفتها صادرة للاجئين طبقاً لهذه المادة.

مادة ٧

تعاون السلطات المحلية مع منظمة الوحدة الأفريقية

من أجل أن يتمكن الأمين العام الإداري لمنظمة الوحدة الأفريقية من تقديم التقارير للهيئات المختصة لمنظمة الوحدة الأفريقية - تتعهد الدول الأعضاء أن تمد الأمانة بالمعلومات والبيانات الإحصائية المطلوبة بالشكل المناسب والتي تتعلق بـ:

(أ) حالة اللاجئين،

(ب) تنفيذ هذه الاتفاقية، و

(ج) القوانين واللوائح والقرارات سارية المفعول - أو التي تصبح سارية المفعول فيما بعد -

والتي تتعلق باللاجئين.

مادة ٨

التعاون مع مكتب الأمم المتحدة للمفوضية العليا للاجئين

١- تتعاون الدول الأعضاء مع مكتب الأمم المتحدة للمفوضية العليا للاجئين.

٢- تكون هذه الاتفاقية هي النتمة الإقليمية الفعالة في أفريقيا لاتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ بشأن وضع اللاجئين.

مادة ٩

تسوية المنازعات

يحال أي نزاع بين الدول الموقعة على هذه الاتفاقية يتعلق بتفسيرها أو تطبيقها والذي لا يمكن تسويته بأي وسيلة إلى لجنة الوساطة والمصالحة والتحكيم التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية بناء على طلب أي من أطراف النزاع.

مادة ١٠

التوقيع والتصديق

- ١- تفتتح هذه الاتفاقية للتوقيع والانضمام من قبل كافة الدول أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية، ويتم التصديق عليها من الدول الموقعة طبقاً للإجراءات الدستورية الخاصة بكل، ويتم إيداع وثائق التصديق لدى الأمين الإداري لمنظمة الوحدة الأفريقية.
- ٢- يتم إيداع الوثيقة الأصلية -وتحرر باللغات الأفريقية إن كان ذلك ممكناً - والنصوص الإنجليزية والفرنسية - المتساوية من حيث التوثيق - لدى الأمين العام الإداري لمنظمة الوحدة الأفريقية.
- ٣- يجوز لأي دولة أفريقية مستقلة عضو بمنظمة الوحدة الأفريقية أن تخطر الأمين العام الإداري لمنظمة الوحدة الأفريقية - في أي وقت - بانضمامها إلى هذه.

مادة ١١

سريان المفعول

تسري هذه الاتفاقية عند إيداع وثائق التصديق من قبل ثلث الدول أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية.

مادة ١٢

التعديل

يجوز تعديل أو تغيير هذه الاتفاقية إذا قدمت أي دولة عضو خطياً إلى الأمين العام الإداري بهذا المعنى، لكن بشرط ألا يكون قد عرض التعديل المقترح على الجمعية العمومية لرؤساء الدول والحكومات للنظر فيه حتى يتم إخطار كافة الدول الأعضاء بشكل قانوني به وتكون قد مرت فترة سنة واحدة، ولا يسري مثل هذا التعديل ما لم يوافق عليه ثلثا الدول أعضاء هذه الاتفاقية على الأقل.

مادة ١٣

الإلغاء

- ١- يجوز لأي دولة طرف في هذه الاتفاقية أن تعلن إنهاء أحكامها عن طريق إخطار خطي إلى الأمين العام الإداري.
- ٢- عند نهاية سنة واحدة من تاريخ هذا الإخطار - إذا لم يتم سحبه - يتوقف تطبيق الاتفاقية بالنسبة للدولة التي أعلنت الإنهاء.

مادة ١٤

عند سريان هذه الاتفاقية - يقوم الأمين العام الإداري لمنظمة الوحدة الأفريقية بتسجيلها لدى الأمين العام للأمم المتحدة وفقاً للمادة (١٠٢) من ميثاق الأمم المتحدة،

مادة ١٥

الإخطارات من قبل الأمين العام الإداري لمنظمة الوحدة الأفريقية يقوم الأمين العام الإداري لمنظمة الوحدة الأفريقية بإخطار كافة أعضاء المنظمة بـ:

(أ) التوقيعات والتصديقات وحالات الانضمام وفقاً للمادة (١٠)،

(ب) سريان المفعول وفقاً للمادة (١١)،

(ج) طلبات التعديلات المقدمة بموجب بنود المادة (١٢)،

(د) الإلغاءات وفقاً للمادة (١٣)،

وإشهاداً على ذلك - نحن رؤساء الدول والحكومات الأفريقية - نوقع على هذه الاتفاقية. تحرر في مدينة أديس أبابا في العاشر من سبتمبر ١٩٦٩، اعتباراً من ٦ يناير ١٩٩٥.

العدد الكلي للدول الأطراف: ٤١

أحدث تصديق: كينيا

٢٣ يونيو ١٩٩٢

الدول الأخرى الأطراف

الجزائر

٢٤ مايو ١٩٧٤

أنجولا

٣٠ أبريل ١٩٨١

بنين

٢٦ فبراير ١٩٧٣

بوركينافاسو

١٩ مارس ١٩٧٤

بورندي

٣١ أكتوبر ١٩٧٥

الكاميرون

٧ سبتمبر ١٩٧٥

الرأس الأخضر

١٦ فبراير ١٩٨٩

جمهورية أفريقيا الوسطى

٢٣ يوليو ١٩٧٠

تشاد

١٢ أغسطس ١٩٨١

الكونغو

١٦ يناير ١٩٧١

مصر

١٢ يونيو ١٩٨٠

غينيا الاستوائية

٨ سبتمبر ١٩٨٠

إثيوبيا

١٥ أكتوبر ١٩٧٣

الجابون

٢١ مارس ١٩٨٦

جامبيا

١٢ نوفمبر ١٩٨٠

غانا

١٩ يونيو ١٩٧٥

غينيا

١٨ أكتوبر ١٩٧٢

غينيا بيساو

٢٧ يونيو ١٩٨٩

كينيا

٢٣ يونيو ١٩٩٢

ليسوتو

١٨ نوفمبر ١٩٨٣

ليبيريا

١ أكتوبر ١٩٧١

الجمهورية العربية الليبية

٢٥ أبريل ١٩٨١

مالاوي

٤ نوفمبر ١٩٨٧

مالي

١٠ أكتوبر ١٩٨١

موريتانيا

٢٢ يوليو ١٩٧٢

موزمبيق

٢٢ فبراير ١٩٨٩

النيجر

١٦ سبتمبر ١٩٧١

نيجيريا

٢٣ مايو ١٩٨٦

رواندا

١٩ نوفمبر ١٩٧٩

السنغال

١ أبريل ١٩٧١

سيشل

١١ سبتمبر ١٩٨٠

سيراليون

٢٨ ديسمبر ١٩٨٧

السودان

٢٤ ديسمبر ١٩٧٢

سوازيلاند

١٦ يناير ١٩٨٩

تنزانيا

١٠ يناير ١٩٧٥

توجو

١٠ أبريل ١٩٧٠

تونس

١٧ نوفمبر ١٩٨٩

أوغندا

٢٤ يوليو ١٩٨٧

زائير

١٤ فبراير ١٩٧٣

زامبيا

٣٠ يوليو ١٩٧٣

زيمبابوي

٢٨ سبتمبر ١٩٨٥